

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/٢١٢

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد سعيد الشريدة

وعضوية القضاة السادة

فهد المشاقبة، يوسف ذيابات، غريب الخطابية، محمد البدور

المتهم (ز) مدعى عام الجمارك بالاضافة لوظيفته.

المميز خدمه:

-١

-٢

-٣

بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣٠ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن

محكمة استئناف الجمارك في الدعوى الجزائية رقم ٢٠١٢/٥٠٠ تاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٤

في الشق المستأنف منه المتعلق بالفقرة الحكمية الخامسة المتضمن رد الاستئناف وتأييد

قرار محكمة الجمارك الابتدائية رقم ٢٠١١/١٣٤ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٣١ في الشق

القاضي: (بالإزام الأذناء بالتكافل والتضامن بدفع غرامة مقدارها ٨٤٧١١ ديناراً بواقع

(القيمة + الرسوم بدل النقض الحاصل) تعويضاً مدنياً للدائرة عملاً بالمادة (٢٠٦) من

قانون الجمارك) وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

ويتلخص سبب التمييز في الآتي:

أخطأ محاكمه القرار المميز في عدم اعتبار أن الضريبة العامة على المبيعات من

الرسوم التي تعرضت للضياع وبالتالي إضافتها للرسوم الجمركية والقيمة عند فرض بدل

المصدرة ملتفة عن أن نصي المادتين (١٩٦ و ٢٠٦ ج) من قانون الجمارك شملـاً

الضريبة العامة على المبيعات في مفهوم الرسوم وهو ما أكدت عليه محكمة التميـز في

قرار هيئة العادة رقم ٨٢١/٥٦/٢٠٠٥ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٨ بالإضافة إلى أن نص المادة ١٩٦ من قانون الجمارك جاء مطلقاً.

لهذا السبب طلب المميز قبول تمييزه شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

الـ قـرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة الجمركية كانت قد أحالت الأطنان كل

من:

-١

-٢

-٣

إلى محكمة بداية جزاء الجمارك لمحاكمتهم عن جرمي التهريب الجمركي خلافاً لأحكام المادتين (٢٠٣ و ٢٠٤) من قانون الجمارك والتهرب من الضريبة العامة على المبيعات خلافاً لأحكام المادة (٣٩/ب) من قانون الضريبة العامة على المبيعات.

بتاريخ ٢٠٠٩/٩٢٩ أصدرت المحكمة المذكورة قرارها رقم ٢٠٠٩/١٢/٢٧ والمتضمن ما يلي:

وبناء على ما تقدم تقرر المحكمة إدانة الأطنان بالجرائم المسند إليهم وعملاً بالمادة (٢٠٦) من قانون الجمارك والمادة (٣٥) من قانون ضريبة المبيعات الحكم عليهم بما يلي:

- ١- تغريم كل منهم مبلغ (٥٠) ديناراً والرسوم وذلك كغرامة جزائية عن جرم التهريب.
- ٢- تغريم كل منهم مبلغ (٢٠٠) دينار والرسوم وذلك كغرامة جزائية عن جرم التهرب من الضريبة العامة على المبيعات.

٣- الحكم عليهم بالتكافل والتضامن بتأدية مبلغ (٦٢٧٣٦) ديناراً وذلك مثل القيمة والرسوم الجمركية كتعويض مدني لدائرة الجمارك ودائرة الضريبة العامة على المبيعات.

٤- الحكم عليهم بالتكافل والتضامن بتأدية مبلغ (٨٤٧١١) ديناراً بواقع القيمة + الرسوم بدل النقص الحاصل تعويضاً مدنياً لدائرة الجمارك.

لم يرض مدعى عام الجمارك بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً.

بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠ أصدرت محكمة استئناف الجمارك قرارها رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٠ والمتضمن فسخ القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

ولدى محكمة بداية الجمارك أعيد قيد القضية بالرقم ١٣٤ لسنة ٢٠١١، وبتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣١ أصدرت قرارها المتضمن ما يلي:

١- تغريم كل واحد منهم ٥٠ ديناراً والرسوم عملاً بأحكام المادة ٢٠٦ من قانون الجمارك.

٢- تغريم كل واحد منهم الغرامة الجزائية مئتي دينار والرسوم عملاً بأحكام المادة ٣٩ من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته لكل واحد من الأذناء.

٣- عملاً بأحكام المادة ١/٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق الأذناء المحكوم بها لتصبح الغرامة مئتي دينار والرسوم لكل واحد منهم.

٤- إلزام الأذناء بالتكافل والتضامن بدفع غرامة جمركية مقدارها (٦٢٧٣٦) ديناراً بواقع مثل الرسوم الجمركية والقيمة عملاً بأحكام المادة ٢٠٦ بـ ٣ من قانون الجمارك بمثابة تعويض مدني لدائرة الجمارك.

٥- إلزام الأذناء بالتكافل والتضامن بدفع غرامة مقدارها (٨٤٧١١) ديناراً بواقع (القيمة + الرسوم بدل النقص الحاصل) تعويضاً مدنياً للدائرة عملاً بأحكام المادة ٢٠٦ من قانون الجمارك.

لم يرض مدعى عام الجمارك بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً وذلك فيما يتعلق بالفقرة الخامسة منه.

بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٤ أصدرت محكمة الجمارك الاستئنافية قرارها رقم ٢٠١٢/٥٠٠ والمتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف.

لم يقبل مدعى عام الجمارك بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز وللسبب الوارد فيه.

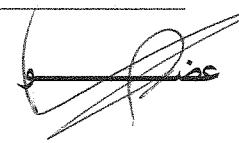
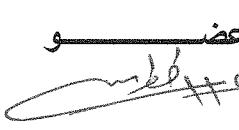
وعن سبب التمييز والذي ينبع في المميز على محكمة الجمارك الاستئنافية خطأها لعد شمول قرارها على ضريبة المبيعات التي تعرضت للضياع كونها مشمولة بأحكام المادة ١٩٦ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨.

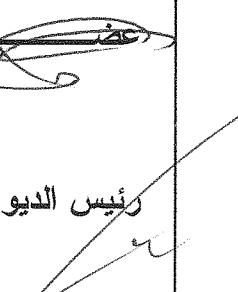
وفي ذلك نجد إن المادة ١٩٦ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ تنص على ما يلي: (يقصد بالرسوم أينما ورد النص على فرض الغرامة الجمركية بنسبة معينة منها الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى التي تكون قد تعرضت للضياع).

وبالرجوع إلى أحكام المادة (٢) من قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفى من البضائع المستوردة والمعد تصديرها فإنه ليس من بينها ضريبة المبيعات ولا تدخل أيضاً ضريبة المبيعات ضمن الرسوم الواردة في المادة ٢٠٦/ج من قانون الجمارك لدى الحكم ببدل المصادر، حيث إن فرض ضريبة المبيعات يخضع لقانون الضريبة العامة على المبيعات وحيث إن لا اجتهاد في مورد النص فيكون ما توصلت إليه محكمة الجمارك الاستئنافية ينفق والقانون وهذا السبب لا يرد عليه ويعين ردہ.

لهذا نقرر رد التمييز وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/٤/١ م.م.

القاضي المترئس 
عضو 
عضو 

رئيس الديوان 

دقق / س ع